Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: "دراسة الحالة الليبية" (2012-2022).

[1] د. الفيتوري صالح السطي.

1. أستاذ مساعد-قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت- Alsati@ su.edu.ly

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6808 | Received: 09.02.2023 | Acceptance: 05.03.2023 | Published: 27.07.2024

الملخص:

مع ظهور البشـــرية وازدياد أعدادها ظهرت الهجرة والترحال في بقاع الأرض، وانتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأسباب عدة منها طلبا للرزق، البحث عن حيـاة أفضـــل، وعن الأمـان، ومع ازديـاد عـدد المجتمعـات وتحولهـا من مجتمعات بسيطة إلى كيانات سياسية، والتي صاحبها قيام الدول الحديثة وما نتج عنها من تقسيمات سياسية للدول، أصبحت تلك الكيانات السياسية تسعى للمحافظة على مجتمعاتها داخل نطاقها الســياســي المحدد. ونظرا لزيادة عدد الســكان، واكتظاظ بعض الأماكن دون غيرها ومحدودية الموارد؛ بدأت تلك المجتمعات في البحث عن بديل لحياة أفضل، فجوبهت برفض من قِبل الكيانات الســياســية التي تخطط وفق المتاح لديها من الموارد، من أجل تلبية احتياجات مجتمعاتها في حدود نطاقها السياسي.

وتعددت الظروف التي أســهمت في ظاهرة الهجرة منها: الطبيعية المتمثلة في: الجفاف، وقلة الأمطار والموارد، وزحف الصحراء، وأخرى سياسية: كالحروب، والنزاعات، والفقر، والأنظمة الدكتاتورية، ونظرًا لأن الشـــاطئ الشمالي من المتوسط يزخر بالثروات والتطور العلمي الهائل، والتقدم الصناعي، أما الشاطئ الجنوبي للمتوسط مصدر للبشر؛ نظرًا لحاجة كل منهما للآخر، غير أن لكل مجتمع حســاباته الخاصــة، لذلك قامت القارة العجوز بكبح المهاجرين وبكل قوة، ووصـل بها الأمر لتدخل في شـئون دول المصـدر ودول المعبر وزعزعت أمنها واســتقرارها، وانتهكت ســيادتها من أجل تحقيق غايتها، فقامت بدعم مجموعات غير رسمية بعلم أو بدون علم المؤسسات الرسمية في الدول المعنية، مما كوّن مجموعات موازية للمؤســســات الرســمية، وأصــبحت تمتلك القوة والإمكانات تفوق ما تمتلكه المؤســســات الأمنية الرســمية، مما أســهم في عدم الاســتقرارالســياســي، وزاد من حدة الصــراع بين تلك القوي من أجل المزيد من السيطرة والنفوذ وأموال، وكل ذلك بمباركة من قوة إقليمية ودولية.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوربي، ليبيا، دول المتوسط، دول المعبر، دول المصدر.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

The Adverse Effects of the European Dealings with Immigrants on the Mediterranean Countries: Libya as A Case Study (2012-2022)

[1] Dr. Alfeetouri Salih Alsati.

1. Assistant Prof, Political Science Dept- Faculty of Economics- Sirte University.

Abstract

With the emergence of mankind and the increase in its numbers, migration and travelling appeared in the parts of the earth, and people moved from one place to another for several reasons, including: seeking livelihood, a better life, and security. And with the increase in the number of societies and their transformation from simple societies to political entities, which was accompanied by the establishment of modern states and the resulting political divisions of states, these political entities began to preserve their societies within their specific political scope. Due to the increase in population and overcrowding in some places, with limited resources, the members of those communities began to search for more resources and a better life. They were rejected by the political entities that plan according to the available resources they have in order to meet the needs of their communities within the limits of their political scope - the state.

There were many circumstances that contributed to the phenomenon of migration, including: natural, represented by drought, lack of rain, desert encroachment, and lack of resources, as well as political circumstances, such as: wars, conflicts, poverty, and dictatorial regimes. And given that the northern shore of the Mediterranean is full of privileges, in addition to the tremendous scientific progress, the industrial revolution, and the concentration of wealth in it. As for the opposite side in the southern Mediterranean, many migrations occurred from the south to the north because they need each other. However, each society has its own accounts, so the old continent suppressed immigrants with all force, and it reached the point of interfering in the affairs of the source and transit countries, destabilizing their security and stability, and violating their sovereignty in order to achieve its goal. It supported unofficial groups, with or without the knowledge of the official institutions in the concerned countries, which formed groups parallel to the official institutions and now possessed strength and capabilities that exceeded those possessed by the official security institutions. This contributed to political instability, and exacerbated the conflict within the supported power in order to obtain more control, influence, and money, all with the blessing of a regional power and international organizations.

Keywords: Illegal Immigration, European Union, Libya, Detention Center, Transit Countries, Source Countries .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

مقدمة:

تعتبرأروبا من أكثر الدول مقصداً للمهاجرين من دول حوض المتوسط؛ نظراً لمجموعة من الأسباب يأتي على رأسها طول سواحلها المطلة على البحر المتوسط، وقربها من الدول الفقيرة، والتي يوجد بها ازدحام سكاني، وكذلك دول غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، ووجود بعض الأزمات مثل: الجفاف، والمجاعات، ومختنقات اقتصادية، وحروب أهلية ... وغيرها، وفي المقابل لدى الدول الأوربية ارتفاع أجور العاملين والذي يمثل إغراء للمهاجرين عند تحويل العملة لبلدانهم الأصلية، وكذلك الحقوق التي تمنح للمهاجرين، وتوفر فرص العمل والمستوى الاقتصادي المرتفع والاهتمام الذي توليه المنظمات الأهلية والدولية بالمهاجرين القادمين إليها، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد الهجرة غير الشرعية من قبل دول جنوب المتوسط من أجل فرص أفضل.

ومع الزيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين بدأت مخاوف الدول الأوروبية من تغير في النسيج الاجتماعي (الديموغرافي)، وحدوث اضطرابات وعنف سياسي واجتماعي نظرًا لتأثر المهاجرين بالخلفية السياسية والاجتماعية في بلدانهم والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والقلق والاضطراب النفسي المترتب على ذلك؛ قامت تلك الدول فيما بينها بتعزيز الإجراءات ووضع قوانين صارمة تحد من الهجرة، والتي تم اعتبارها مشكلة مقلقة وضعت على رأس الأولويات والمشاكل التي تواجه القارة، بجانب ظهور مشاكل عالمية أخرى، كالركود الاقتصادي، والتعصب الديني،

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

والجنسي ضد الأجانب، والإرهاب والتطرف.

ورغم أن بعض الدول الأوروبية لجأت فرادى لتوقيع بعض المعاهدات التي تحد من الهجرة غير الشرعية مع دول المعبر للمهاجرين كالمعاهدة الليبية الإيطالية - والتي نصت على الاستثمار في ليبيا كتعويض عن مرحلة الاستعمار، على أن تتعهد ليبيا في المقابل بالحد من الهجرة عبر سواحلها، وإعادة المهاجرين اليها - غير أن تلك المعاهدة لم يتم الالتزام بها أعقاب أحداث 2011 ، رغم مطالبة الطرف الإيطالي بالإسراع في تنفيذ بنودها (بوابة أفريقيا الإخبارية، 2008)؛ ولذلك لجاء الاتحاد الأوروبي لاتباع حزمة من الإجراءات والقوانين من أجل محاولة وقف تدفق المهاجرين، سواء كان ذلك عن الاتحاد الأوربي بشكل عام، أو من قبل بعض الدول، وشمل ذلك التعامل مع مؤسسات الدول الرسمية وغير الرسمية والتي لها علاقة بالهجرة وتهريب البشر، حتى أن الأمر قد وصل للتعامل مع أشخاص خارجين على القانون، ومطلوبين للسلطات الشرعية على ذمة قضايا تمس أمن الدولة.

لقد أثرت تلك التصرفات التي قامت بها الدول الأوربية على دول المتوسط، وبالأخص على سيادة تلك الدولة بالتدخل في سيادتها ومياهها الإقليمية ودعم جماعات غير رسمية، مما أدّى إلى تقوية تلك الجماعات وجعلها في مستوى موازي لمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والشرطية)، الأمر الذي زاد من عجز تلك المؤسسات في تطبيق خططها الأمنية، وخير مثال على ذلك الحالة الليبية، وما تقوم به تلك الدول من انتهاك لسيادتها،

والتدخل في شؤونها دون الالتفات للدول واستقلالها، وذلك بتقديم دعم ومساعدات مالية كبيرة للجماعات المسلحة غير الرسمية، كي تعمل على الحد من الهجرة؛ ومنع المهاجرين من اجتياز الضفة الشمالية للمتوسط.

لم تكتف تلك الدول بذلك، بل زادت من تدخلها في الشؤون الداخلية دون إذن من الجهات الرسمية للدولة؛ حيث قامت بعقد اجتماعات مع زعماء القبائل وممثلين عنها بحجة تنمية مناطق الجنوب، والمحافظة على حقوق الأقليات والعمل المشترك من أجل رفع معاناة أهالي الجنوب، مما أثر ذلك سلباً في الترابط الاجتماعي، وأسهم في تقوية جماعات مسلحة موازية لمؤسسات الدولة.

1.إشكالية البحث:

اتبعت الدول الأوربية آليات عدة في مجال التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية وبشكل منفرد أو مجتمعة، بوصف الاتحاد الأوروبي بأنه يتعامل مع المؤسسات الرسمية بشكل جماعي حتي يكون أكثر تنسيقًا وفاعلية، غيرأن تلك القرارات أثرت سلبا على المؤسسات الرسمية (الأمنية) في دول حوض المتوسط، والتي تعتبر ليبيا في هذا البحث نموذجاً لها، وذلك بالاتفاق مع جماعات لا تتبع المؤسسات الرسمية، ونتيجة الاتفاق معها من قبل مؤسسات رسمية لدول ذات سيادة أحدث ذلك اختراقا لسيادة تلك الدول، وتقوية نفوذ وقوة مجموعات مسلحة، وأصبحت تكون عصابات خارج القانون، نتج عنها إنشاء شبكات لتهريب البشر والنفط وغسيل الأموال، بل أصبحت هذه الجماعات القوة الحاكمة الفعلية

داخل نطاق الدولة، وتسبب ذلك في إضعاف القدرة العسكرية والأمنية للقوات النظامية والتقليل من هيبتها، حول ذلك ينطلق البحث مع تحليل تأثير تلك الإشكاليات على الدولة الليبية وإيضاح تبعتها.

2.فرضية البحث:

يفترض البحث أن ما تقوم به الدول الأوروبية من معالجات للحد من الهجرة غير الشرعية أثر سلباً على استقرار وأمن دول المتوسط، ومنها الدولة الليبية، مما أدى لخروقات أمنية وتُكوّن قوى عسكرية غير رسمية داخل الدولة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون النظر لسيادتها واستقلالها.

3.منهجية البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه تم استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك بدراسة الحالة الليبية وآلية تعامل الدول الأوروبية مع ملف الهجرة غير الشرعية، والآثار العكسية التي ترتبت عليه، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وتحليلها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة وتطورها.

4.أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار السلبية لتعامل الدول الأوربية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، والتعرف على أسبابها ودوافعها، وتفاعل الدول الأوربية لمنعها دون الالتفات للأضرارالتي تسببها لدول المعبر، بالتدخل في شؤونها الداخلية وتكوين قوى موازية للقوات الأمنية الرسمية وانتهاك سيادة تلك الدول، كما هو الحال في الدولة الليبية.

5.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض مدى تأثير الحلول التي تنتهجها

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

بعض الدول الكبرى في حوض المتوسط (الاتحاد الأوربي) على دول المعبر، باتباع سياسات دون النظر للأضرار التي تسببها للدول المعبر؛ وذلك لتحقيق مصالحها.

6.تقسيمات البحث:

سعيا لتحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبها المختلفة، تم تقسيم البحث لمحورين، يتناول الأول الهجرة غير الشرعية، وذلك بتعريفها وعرض دوافعها وأسبابها، ويتناول المحورالثاني الجهود المبذولة لإيقاف تدفق المهاجرين لأوروبا، والأضرار الناتجة عن تصرفات دول المقصد من أجل إنهاء مشكلة الهجرة غير الشرعية، مع التعريج على الدعم الذي تبديه بعض دول شمال المتوسط للمجموعات التي تُسهم في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وأخيرا نتائج وتوصيات البحث.

المحور الأول:الهجرة غير الشرعية (تعريفها - ودو افعها - وأسبابها):

مع إزدياد عدد سكان العالم وازدياد مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، واستحواذ السيطرة الأوربية على الاقتصاد والصناعة العالمية، ومع وجود حروب ومجاعات وعدم استقرار سياسي في قارات أخرى على حوض المتوسط المقابلة لها، بدأت تلك الجماعات بالهجرة تلتمس أماكن أفضل معيشة ونموا وتنمية واستقرارا، وبزيادة أعداد المهاجرين لم يعد في الإمكان استيعابهم، وتوفير فرص العمل لهم، فقررت الدول المستقبلة إيقاف قبول المهاجرين ومنعهم من الدخول لأراضيها (هركوس، 2017)، حيث منعت موافقات الإقامة والعمل بدولها، وبسبب العوز وحاجة المهاجرين وعدم وتوفر الأمان زاد من إصرارهم على ترك أوطانهم والمجازفة

بعمل المستحيل من أجل الهجرة واتباع الطرق غير الرسمية، تلك هى الهجرة غير الشرعية في أبسط معانيها، غير أن البعض عرفها بانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر بغرض الاستقرار لفترة طويلة بالمكان الجديد (رمضان، 2009)، في حين يرى آخرون أنها دخول الأفراد بطرق غير قانونية عبر الحدود السياسية لدولة أخرى، والإقامة بها دون موافقة من المؤسسات الرسمية للعمل أو غير ذلك (الأصفر، 2010).

مما سبق نتوصل إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يتمثل في ترك الأفراد لمكان الإقامة بالبلد الأصلي والالتحاق بغيره بقصد الإقامة به والعمل لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو لأي أسباب أخرى، دون الحصول على إجراءات رسمية من الدولة أوالسماح بقدوم المهاجرين إليها (السطي، 2019).

1.المخاوف الأوروبية من تأثيرات الهجرة:

يتخوف الأوروبيون من التأثيرات الناجمة عن قدوم المهاجرين بأعداد كبيرة نحو مجتمعاتهم، ويجزمون بأنها ستؤدي إلى تهديد السكان الأصليين بتلك الدول، بحدوث تغير ديمغرافي للسكان، يؤدئ لتهديد للقارة وأمنها، ومن ناحية أخرى يرصد المختصون بعلم الاجتماع في القارة الأوربية ظهور العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة في مجتمعاتها نتيجة الهجرة، ومنها ظاهرة زواج المهاجرين من الأوربيات من أجل الحصول على الإقامة، وما ينتج عنها من تكوين أسر مختلفة في التقاليد والعادات يتوقع منها ظهور جيل غير سوي، يميل للعنف والانحراف

الأخلاقي والسلوك الإجرامي، ولايزال الوضع مخيفًا للدول الأوروبية بسبب استمرار حالة الاجتياح الضخمة للمهاجرين (شعبان، 2009).

2.نسب الهجرة لأوروبا:

سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من 181550 مهاجرا إلى إيطاليا أغلبهم من جنوب الصحراء الأفريقية في العام 2016، ووصول 123994 مهاجراً بطرق غير شرعية عن طريق البحر المتوسط في 2017، وفي العام 2018 وصل نحو 142,704 مهاجرا لليبيا من 40 دولة أفريقية (حسين،2018)، بينما وصل إلى أوروبا في العام 2019 عدد 123920 ألف مهاجرًا، وفي العام 2022 وخلال الشهور الثمانية الأولى منه سجلت عدد 188200 ألف حالة دخول غير نظامية إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر عدد من المهاجرين غير الرسميين دخلوا لأوروبا، ويعتبر المسار الليبي الإيطالي عبرالمتوسط هو الأكثر نشاطا لقاصدي أوروبا من دول ما وراء الصحراء (فرونتكس، 2022).

3.طرق دخول المهاجرين إلى ليبيا:

بينت بعض الدراسات المسحية لمراكز الاحتجاز في ليبيا على عينات مختلفة من المهاجرين غير الشرعيين، والذين دخلوا ليبيا عبر الحدود الصحراوية، أن نسبة 46% عبروا الحدود الصحراوية، والذي شجعهم على الهجرة عبر ليبيا عدم وجود المراقبة الكافية من قبل الجهات الأمنية، في حين بينت نسبة 13% أنهم دخلوا بطرق شرعية وإجراءات رسمية، غير أن إقامتهم انتهت ولم يتم تجديد إجراءاتهم نظرا للانفلات الأمني والهروب من ملاحقة الجهات الأمنية، كما أن نسبة 13% زاروا ليبيا بدعوة

رسمية غير أنهم بعد إنتهاء فترة الزيارة لم يرجعوا إلى بلدانهم، وأن نسبة 18% من المهاجرين تحصلوا على عقود عمل وتمت دعوتهم من بلدانهم الأصلية، وبعد انتهاء فترة العقد لم يرجعوا إليها، طلباً للهجرة لأوروبا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. ومن ضمن الأمور التي سهلت دخول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لليبيا وجود حدود صحراوية يصعب مراقبتها هذا ما أكدته نسبة 13% من العينة، حيث كان دخولهم سهلاً، في حين بينت نسبة 11% من المهاجرين غير الشرعيين أنهم دخلوا لليبيا نظرا لسهولة الدخول من المنافذ على الحدود الصحراوية ومعظمها خالي من المراقبات الأمنية (المصراتي، 2014).

4.لماذا اتخذ المهاجرون ليبيا بلد عبور؟:

تعتبر ليبيا من أهم بلدان العبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحالة الأمنية والعسكرية، مع وجود مجموعة من الأسباب الأخرى التي تعتبر مساهمة في عملية الهجرة غير الشرعية للأراضي الليبية وأهمها:

أ- قرب ليبيا من السواحل الأوروبية وخصوصا إيطاليا، حيث لا تتعدى المسافة إليها 300 كم؛ أي أن عملية الهجرة إليها لا تستغرق أكثر من يوم واحد، إضافة لصعوبة مراقبة السواحل الليبية بسبب طولها والذي يزيد على 1900 كم.

ب- طول الحدود البرية الليبية والتي تبلغ 5500 كم، مع وجود تضاريس صعبة وظروف صحراوية قاسية تجعل مراقبتها صعبة؛ في ظل غياب الأمن والإنقسام السياسي، وفساد بعض

الإدارات، ووجود نقص في إمكانات المراقبة والانفلات والفوضى الأمنية في ليبيا.

ج- عدم وجود حكومة قوية موحدة تسيطر على كامل أجزاء ليبيا، وعدم وجود قوات أمنية وشرطية تقوم بتطبيق القانون وتحاسب المخالفين، ومع تعدد تبعيات الجهات الأمنية وتضارب قراراتها مكن كثيرا من قيادات الجماعات المسلحة وعصابات التهريب والاتجار بالبشر من الإفلات من العقاب، والاستمرار في تكوين قوى أخرى داخلية وخارجية وزيادة قوتها وتنظيمها، مع سهولة الانتقال والدخول للأراضي الليبية (موقع فرنسا 24 الإخبارية، 2020).

د- الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول المصدر بالجوار الليبي لها أيضا تداعياتها المهمة على الأفراد بدفعهم للهجرة، حيث تعاني هذه الدول من الفقر والبطالة وصعوبة الحياة مع تذبذب الأمطار وزحف الصحراء، وخاصة أن دول الجوار الليبي تمتهن الزراعة والرعي، وتلك الحرف أكثر تأثرا بالبيئة، مما زاد من أعداد المهاجرين خلال السنوات الأخيرة.

وبينت بعض الدراسات المسحية أن نسبة 40% من المهاجرين في مراكز الإيواء كانت أسباب قدومهم سوء الأحوال المعيشية في بلادهم، ونسبة 55% من المهاجرين يعانون من البطالة وقلة العمل وتدني الأجور مقارنة بمثيلاتها في شمال البحر المتوسط؛ ونسبة 20% منهم كانت لهم ظروف أخرى متعددة، كذلك امتهان معظم الدول الإفريقية حرف الزراعة والرعي؛ واستخدام الطرق البدائية فيهما وكثرة الأوبئة؛ مع قلة الإمكانات وعدم استخدام الآلات الحديثة، في ظل تخلف تلك المجتمعات وفقرها،

وامتناع بعض الحكومات والمؤسسات الدولية عن دعم تلك المجتمعات للرفع من مستوى تلك المجتمعات باستخدام الميكنة للطرق الحديثة في الزراعة. وفي ظل وجود عدم الاستقرار والجفاف وتذبذب سقوط الأمطار مع زحف الصحراء وتصحر المناطق الزراعية، والزيادة في عدد المواليد بشكل كبير، كل تلك الأسباب دفعت الجماعات نحو تشجيع أفرادها والدفع بهم نحو البحث عن البديل لتحسين أوضاعهم المعيشية، كذلك أظهرت بعض الدراسات المسحية الأخرى أن الأسباب الاقتصادية هي الأهم لقدوم المهاجرين لليبيا، وتم تأكيد ذلك بنسبة 80% من عينة الدراسة، في حين مثلت الحروب الأهلية والتهديدات الأمنية نسبة 6.5%(محمد،2018).

هـ- النظم السياسية بدول المهاجرين: نجد أنها نظم شمولية، وتمتهن التسلط السياسي الذي سيطر على بعض الدول الأفريقية، وفي ظل غياب المشاركة السياسية بصورة ديمقراطية صحيحة مبنية على الانتقال السلمي للسلطة، وذلك نظراً لاستحواذ الحكم القبلي المطلق الذي يتولد عنه فوضى وفساد إداري ومالي، مع كثرة من الانقلابات، مما يشكل مجالاً للصراع بين القبائل ينتج عنه اضطهاد سياسي وتمييز عرقي وطائفي، مما أسهم في زيادة أعداد المهاجرين الأفارقة لأوروبا.

المحور الثاني:الجهود الأوربية لإيقاف الهجرة وتأثيراتها على الشأن الليبي:

1.مسارات الهجرة في ليبيا:

تتعدد خطوط الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الليبية متخذة مسارات عبر الحدود الصحراوية لليبيا إلى المناطق الساحلية، حيث يتم تجميع المهاجرين من قبل عصابات التهريب على الحدود مع تشاد والنيجر

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ليتم إرسالهم باتجاه مدينة سبها وضواحيها، ثم تتخذ خط مرور بمنطقة الشويرف، ومن ثم مدينة بني وليد أو الجفرة، ومنها إلى المنطقة الساحلية في الغرب الليبي، مثل الخمس أو مصراتة أو زوارة أو الزاوية، بينما الخط الآخر من الحدود الجنوبية الشرقية عن طريق الكفرة أجدابيا أو الكفرة سبها، ثم لمناطق الغرب الليبي سالفة الذكر، في حين الخط الثالث وهو من الحدود السودانية المصرية داخل الأراضي الليبية، بينما يكون المسار الرابع عن طريق حدود المناطق الجنوبية الغربية عن طريق مدينة غات الليبية، ومنها إلى مناطق الغرب الليبي (بوابة الوسط الإخبارية، 2020).

وتنشط في عدد من مناطق شمال غربي ليبيا، تجارة الهجرة غير الشرعية، وخصوصًا مناطق القربولي وصبراته وزوارة والزاوية التي تنطلق منها قوارب الهجرة باتجاه شواطئ أوروبا، وتستغل عصابات التهريب حالة الإنقسام السياسي والفوضى الأمنية التي تعاني منها البلاد لصالحها فى تهريب البشر.

2.مواجهة الهجرة في " ليبيا" كمثال عن بلدان المعبر:

-مساعي الدولة الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية:

تحاول الدولة الليبية الحد من الهجرة غير الشرعية رغم طول الحدود وكثرة تدفق المهاجرين من دول الجوار، وطول الشواطئ الليبية المطلة على المتوسط، وقرب الشواطئ الأوربية، والانفلات الأمني، وقلة الإمكانات، وخصوصاً بعد دخول ليبيا في دوامة عدم الاستقرار السياسي، ووجود أكثر من حكومة، حيث تم تحديد أكثر من واحد وعشرين مركزا

لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، ستة منها في المنطقة الشرقية، واثنان بالجنوب تم إغلاقها، والبقية بالمنطقة الغربية، وتتواجد في طرابلس والزاوية وصبراتة وزوارة ومصراتة إضافة للكفرة وأجدابيا وطبرق، وتعمل تلك المراكز على حجز المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، لكن الدول الأوروبية تطمح لعمل أكثر من ذلك، وهو إيقاف تدفق المهاجرين نهائيا، وهذا الطلب يعتبر أكبر من إمكانات مؤسسات الدولة الرسمية، مما دعا الدول الأوروبية للتعامل مع جهات أخرى غير رسمية من أجل الإسهام في الحد من الهجرة، وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني لها، في حين تعتبر معظم تلك الجهات خارجة على القانون أو مطلوبة للمؤسسة القضائية لاتهامهم بالتهريب والاتجار بالبشر والوقود وزعزعة استقرار الدولة والإخلال بالأمن، وبذلك زادت قوة تلك الجماعات وأصبحت قوتها تضاهي المؤسسات الرسمية، وذلك بامتلاكها الأسلحة والإمكانات التي تمكنها من الوقوف ضد القوى الرسمية وإجبارها على الرضوخ تحت التهديد في ظل وجود دولة متهالكة ضعيفة، وعليها حصار ضد تسليحها (ثابت،2017).

ويتمثل الإسهام الإيجابي للدولة الليبية في حل تلك المشكلات في تنفيذ مجموعة من البرامج العملية والطموحة بالتنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية والإفريقية، بهدف معالجة أسباب هذه الظاهرة والإسهام في إيجاد الحلول، وذلك من خلال تطوير التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل والحد من تدفقها إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، ولم تقف جهود

ليبيا عند هذا الحد، بل طالبت الدول الأوروبية بالإسهام في مساعدة الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (بودينار،2009).

-المساعي الأوروبية للحد من الهجرة:

لم يكن كافيا ما قامت به الدول الأوروبية من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية إليها، حيث سعت لعمل شراكة الأورو متوسطية، ونظام الحوار لتعزيز اتفاقات العودة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية، وتقوم السياسة الأوروبية على مواجهة المهاجرين بالقبض عليهم وترحيلهم من خلال عمليات اعتراض المهاجرين في عرض البحر كعمليات استباقية مبنية على تتبع ورصد المهاجرين أثناء المراحل الأولى لعمليات الاستعداد لعبور البحر؛ ولمنع مهربي البشر من إتمام عمليات التهريب في بلدان العبور تقوم الدول الأوروبية بالتعامل معها مباشرة في دول المعبر أو في عرض البحر قبل وصول المهاجرين لشواطئها، وذلك من خلال تقديم الدعم لدول المعبر وتوفير المستلزمات التي تستخدمها تلك القوة الأمنية، مثل توفير قوارب سريعة لتعقب عمليات التهريب للأجهزة الأمنية من أدوات مراقبة، وبعض المساعدات المالية والعينية لمنع المهاجرين من الدخول إليها والقبض على المتسللين، وحجزهم في مراكز اعتقال وترحيلهم(أبوشاويش، 2017).

أما على مستوى سياسات الإدارة الإقليمية لدول الاتحاد مجتمعة، فقد تبنت جملة من الإجراءات الشاملة منها اعتماد نظام مراقبة موحد تمثل في وكالة (فرونتكس)، ونظام (شنغن) الخاص بمنح موافقات الدخول إلى دول

الاتحاد الموحد، وعدة عمليات عسكرية كان آخرها عملية (صوفيا) التي سعت لاعتراض قوارب المهاجرين في عرض البحر وإجبارهم على الرجوع للبلدان التي انطلقوا منها في محاولة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تم أخذ حزمة أخرى من الإجراءات للحد من الهجرة عبر البحر، وذلك بفرض عقوبات على دول المعبر، مثل ما حدث لليبيا؛ حيث تضمنت تلك العقوبات حظر تصدير الزوارق المطاطية والمحركات الدافعة لها، وتهدف بذلك للحد من استعمال المهربين لتلك الأدوات لأنها تسهم في عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعية عبر البحر (قناة TR الاخبارية،2017).

-مساعي الدول الأوروبية للعمل المشترك مع ليبيا للحد من الهجرة:

عملت الدول الأوروبية من أجل تقديم بعض الإسهامات في تدريب الكوادر الأمنية للرفع من كفاءتها للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث وقعت في أغسطس 2016 مذكرة تفاهم مع العملية البحرية الأوروبية في المتوسط (صوفيا) تدريب خفر السواحل وقوات البحرية الليبية في العاصمة الإيطالية، وفي نفس العام اضاف الاتحاد الأوروبي لعملية (صوفيا البحرية) مهمتين أخريين هما: تدريب البحرية وخفر السواحل الليبية، والإسهام في تطبيق حظر توريد الأسلحة للدولة الليبية؛ ولكن للأسف كان التطبيق مزاجي حسب المصالح، حيث تم تنفيذ الحظر على الجهات الرسمية من قوه الأمن والجيش فقط دون غيرها (قنديل،2020).

وفى سبتمبر 2017، اتفقت وزارة الداخلية الإيطالية مع حكومة الوفاق الوطني بشأن مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي، ويتمثل بإرسال

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

بعثة إلى الحدود الجنوبية لليبيا، بهدف بناء قاعدة لوجستية متقدمة لحرس الحدود الليبية، والسماح بتواجد لمنظمات الأمم المتحدة في مناطق الجنوب الليبي، وفى أغسطس من نفس العام صدق البرلمان الإيطالي على مشروع قرار بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لوقف الهجرة ومنع تهريب البشر استكمالا للاتفاق الإيطالي السابق مع حكومة الوفاق.

كما دعا البرلمان الأوروبي لضرورة دعم ليبيا بستة مليارات يورو، لمحاولة إيقاف ومنع وصول المهاجرين عبر المتوسط مع العمل على توحيد الجهود في ليبيا لكي تكون عمليات وقف تهريب المهاجرين ناجحة، وعلى المدى البعيد تم وضع خطط لتقديم مساعدات مالية تفوق قيمتها 50 مليار يورو للدول الأفريقية، وذلك لتنفيذ خطط تنموية يراد بها منع تدفق المهاجرين عبر المتوسط (التقرير العالمي، 2017).

ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع ليبيا وكأنها مصدر للمهاجرين غير الشرعيين لأوروبا، حيث تقوم الدول الأوروبية من خلال عملياتها البحرية بإعادة المهاجرين إلى ليبيا، وهي مجرد بلد عبور ولا يتم إعادتهم لبلدانهم الأصلية، مما يزيد في إرهاق كاهل الدولة الليبية باستقرار المهاجرين فيها، وما يترتب على ذلك من أضرار مادية واجتماعية منها تغيير في المجتمع وثقافته، وحدوث الفوضى وعدم استتباب الأمن وانتشار الجريمة والشعوذة والاتجار بالممنوعات وغيرها، ويعتبر ذلك إعادة تدوير للمعضلة مرة أخرى.

3.آثار التعامل الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية على ليبيا:

ترى بعض الدول وخصوصا تلك التي تستقبل المهاجرين مباشرة في الاتحاد الأوروبي أن ليبيا في السنوات الأخيرة وبسبب التفكك الأمني تختلف عما كانت عليه، لذلك ليس لها القدرة على الالتزام بالاتفاقات الرسمية مع الحكومة والمؤسسات الرسمية، لذلك لجأت الدول الأوروبية لمجموعة من الخطوات التي ترى بأنها تحد من تدفق المهاجرين إليها، ولكن في المقابل كان لهذه الخطوات آثار عكسية على الدولة الليبية ومنها:

1.التدخل في شؤون الدولة الليبية من بين آثار الهجرة غير الشرعية تدخل الدول الأوربية في الشأن المحلي وانتهاك سيادة الدولة الليبية، وذلك بقصد التعامل مع جهات محلية دون إذن ودون علم مؤسسات الدولة المختصة، بقصد إيقاف خطر معين وتحقيق مصالح معينة تهم دول الاتحاد الأوربي مجتمعة أو منفردة؛ رغبةً منها في الإقلال من الهجرة غير الشرعية ايقافها، حيث قامت الدول الأوروبية منفردة (إيطاليا - فرنسا - مالطا) بالتعامل مع الأعيان والمجالس المحلية بمناطق الجنوب الليبي مباشرة دون الرجوع للجهات الرسمية للدولة، مما يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة وتدخلاً في شؤونها المحلية.

كما تعاملت الحكومات الأوربية مع قبائل الجنوب الليبي بادعاء اتفاق لدعم الجنوب الليبي وإنهاء حالة التهميش، وحل أزمة تدفق المهاجرين غير الشرعية، وهذا ما تمت الإشارة إليه على هامش الاجتماع الأوروبي الذي عقد في فبراير 2018، وسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع القبائل لإيجاد حلول للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى مالطا

وإيطاليا (جريدة العرب، 2017)، من جانب آخر قامت فرنسا بدعوة بعض القادة المحليين بالجنوب الليبي للتباحث والتشاور معهم دون تنسيق مع الحكومة الليبية في انتهاك واضح لسيادة الدولة ومؤسساتها، كما قامت بعض الدول الأوروبية بالاتصال ببعض رؤساء البلديات وطلبت منهم السفر في مهمة شبه سرية إلى روما، للالتقاء بوزير الداخلية الإيطالي (ماركو مينيتي)، الذي طلب منهم مكافحة تهريب البشر، وفي المقابل وعدهم بتدريب مجموعات محلية تنتمي لتلك المناطق، وتوفير معدات ودعم اقتصادي ومادي والإسهام في تنمية تلك المناطق. كما قامت الداخلية الإيطالية برعاية اجتماع ضم ممثلين عن بعض قبائل إقليم فزان بالجنوب الليبي خلال فترة رئاسة حكومة الوفاق الوطني، لضمن جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية (قنديل، 2020).

2.انتهاك سيادة الدولة الليبية في صورة أخرى من صور انتهاك سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة (ليبيا) لتحقيق مصالح الدول الإقليمية بناءً على ما تم الاتفاق عليه في إعلان مالطا لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن ضمنها تفاهم دول الاتحاد الأوروبي بتقديم التمويل لإنشاء مخيمات لتوطين وإيواء اللاجئين والمهاجرين بمناطق الجنوب الليبي لكي تتحول تلك التجمعات لمدن عشوائية (إرم نيوز،2017)، ويتم توطينهم فيها، وخصوصا في وجود قبائل ممتدة في مناطق الجنوب خلقت نوعا من الخلافات وعدم الاستقرار وتنازعا بين تلك القبائل، ورغم فشله غير أنه يعتبر بادرة تم التفكير بها كأحد الحلول لإيقاف الهجرة غير الشرعية.

ومن خلال التجارب السابقة مع الدول الاستعمارية بأن الآراء المقترحة تبقي حية وتطبق ولو بعد حين وهي عبارة عن مسألة وقت.

3. يعمل الاتحاد الأوروبي على تحويل الأراضي الليبية لأماكن احتجاز المهاجرين وتوطينهم فيها وإرجاع من يتم القبض عليهم في البحر لمراكز الاحتجاز الموجودة في ليبيا، كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي للقيام بإنشاء مخيمات إقامة للمهاجرين بدلا من إرجاعهم لمواطنهم الأصلية، وذلك بطرح هذا الجانب كحل من ضمن حلول منع المهاجرين بالوصول إلى أوروبا؛ وذلك من خلال فتح هذا الملف في أكثر من مناسبة، وساعد على ذلك الحالة الأمنية والسياسية الهشة للبلاد، وفعلا هذا ما تم الاتفاق عليه بين تلك الدول، وظهر ذلك واضحاً من خلال ما تقوم به وزارة الخارجية الإيطالية من دعم بعض المجموعات المسلحة، منها على سبيل المثال مليشيات مدينة (صبراتة) والاتفاق على إبقاء المهاجرين في ليبيا وعدم السماح لهم بركوب البحر للضفة الأخرى للمتوسط، باتفاقات خارج إطار شرعية الدولة. وتقوم الحكومة الإيطالية بدفع أموال كبيرة لتلك العصابات المسلحة مما جعل الصراع يحتدم بين تلك المجموعات المسلحة من أجل السيطرة على مناطق ومراكز أكثر من أجل أن يكون العائد والإيرادات أكبر، ومكنت تلك الأموال بتكوين قوة داخل الدولة وتوفرت لها إمكانيات أكثر من مؤسسات الدولة نفسها، مما أسهم في تأخر الوصول لتسويات سياسية لأن قيام دولة موحدة ليس في صالح تلك المجموعات (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان،2020) .

ولايفكرالاتحاد الأوروبي في حل جذري للمشكلة وهو نقل التنمية لدول المصدر، وبدأ التفكير فعليا في عمل اتفاقيات إقليمية لتوطين المهاجرين في ليبيا، والبحث عن شركاء يسهمون في تطبيق تلك المقترحات، غير أن ليبيا ودول المغرب العربي رفضت ذلك (العربي الجديد،2017).

كما أن هناك نوعا آخر من إنتهاك سيادة الدولة، وذلك باقتراح فتح مكاتب لاستقبال طلبات اللجوء للمهاجرين في ليبيا، وذلك بممارسة الضغوط بهدف الوصول إلى طريقة تسمح بتلقي طلبات اللجوء في ليبيا بدلا من إيطاليا، على أن يتم نقلهم لاحقا إلى أوروبا، وهذه الخطوة تزيد من أعداد المهاجرين القاصدين لليبيا من أجل أن تتيح لهم فرصة الاستفادة من القرار الإيطالي، وكذلك توطين من لم يتم الموافقة عليهم للذهاب لأوروبا، وجعلها مركزا لتجميع المهاجرين الأفارقة والآسيويين، مما يضع أعباء على الدولة الليبية الضعيفة أصلا، وخصوصا في ظل انتشار الأمراض وقلة الإمكانات (موقع euro,news ، 2020)

4.انتهاك حقوق الإنسان، حيث أوردت بعض التقاريرالإعلامية قيام الاتحاد الأوروبي بتسليم عدد من الزوارق الحديثة والتي تقدر قيمتها بـ (800 مليون يورو) لمنع المهاجرين عبور المتوسط، واعتبار ذلك من قبل كثير من المحللين مشاركة أوروبية في انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أفادت تلك التقارير بإرجاع أكثر من 24,684 شخصا بالعودة إلى ليبيا عام 2022، ومات 25,313 شخصا على الأقل في البحر المتوسط منذ 2014 (صلاح،2022)، ولهذا نجد أن المساعدات قدمت لاعتراض المهاجرين وليس لتوطين التنمية في البلدان

الأكثر هجرة رغم أنها تعتبر مساهمة حقيقية في منع تدفق الكثير منهم وحل حقيقي للهجرة، كذلك كشفت الكثير من التقرير الإعلامية عن تحويل ليبيا من قبل بعض الجماعات الخارجة على القانون لسوق بيع وشراء البشر كعبيد، وهذه المجموعات هي التي استفادت من دعم الدول الأوروبية، حيث يتم بيع وشراء المهاجرين غير الشرعيين في مزادات علنية، وتحدد أسعار المهاجرين بناء على المهارات والمؤهلات التي يمتلكونها، وتقدر تلك الأماكن بتسع أسواق للاتجار بالبشر (التقرير العالمي لحقوق الإنسان،2017)، وللمعلومية قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء الصندوق الإنمائي الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا لمحاربة الهجرة غيرالنظامية وعودة المهاجرين وإعادة دمجهم في بلدانهم، غير أن الأموال لم تدار بطريق جيدة وتم استخدامها في معالجة بعض الكوارث التي تحدث للدول الافريقية، وما خصص من أموال لخلق فرص للعمل لا يتعدى 10% من هذه الأموال المخصصة لذلك الصندوق (قناة DW، 2022).

كذلك استفادت تلك المجموعات وزادت قوتها من خلال دعم دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة لإبطاء تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، بتحويل الأموال لشبكات متداخلة من مجموعة مسلحة ومهربين للبشر وخفر السواحل الذين يستغلون المهاجرين (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020).

ومع إزدياد انتشار العصابات التي تعمل على الاتجار بالبشر والتهريب تفاقم الأمر مع تعدد السلطات التي تتنازع على الشرعية

الرسمية للدولة، مما سهل على المافيا العالمية مهامها، وذلك بتعذيب المهاجرين وابتزازهم للحصول على أموال كفدية في مراكز الاحتجاز بعلم المندوبين في ظل الفساد المالي للبعثة الأممية، وفي بعض الحالات يختفي المهاجرون من مراكز الاحتجاز ويباعون للمهربين وتجار بشر آخرون.

وفي جانب آخر أرسل الاتحاد الأوروبي أكثر من 327.9 مليون يورو إلى ليبيا، مع 41 مليون إضافية تمت الموافقة عليها في أوائل ديسمبر من العام 2020، وتم تحويلها إلى شبكات الاتجار بالبشر والتهريب وخفر السواحل الذين تم استغلالهم بالإغراء أو استعمال القوة لكي يكونوا تابعين وتحت سلطة مجموعات غير قانونية في ظل غياب تطبيق القانون (أبانوب،2019).

وتقوم الميليشيات المتورطة في إساءة معاملة المهاجرين بالاستحواذ على الأموال المقدمة من خلال برامج الأمم المتحدة لإطعام المهاجرين، حيث تصل عقود الغذاء من المنظمات الدولية ليتم التفاوض مع شركات يسيطر عليها قادة المليشيات لجني الأموال صاحبها فساد تلك المنظمات، وبذلك يتم استغلال المهاجرين كمصادر للثراء (قناة ليبيا،2017).

وحمل الاتحاد الأوروبي السلطات الليبية مسؤولية تزويد المهاجرين المحتجزين بالطعام الكافي والجيد مع ضمان إن الظروف في مراكز الاحتجاز تتوافق مع المعايير الدولية المتفق عليها، ويقول الاتحاد الأوروبي أيضا أن أكثر من نصف الأموال في الصندوق الخاص بأفريقيا يستخدم لمساعدة المهاجرين وحمايتهم، حيث يعتمد على حكمة الأمم المتحدة لإنفاق

الأموال مع العلم المسبق بأن إدارة تلك المراكز تقع تحت سلطة مجموعات مسلحة غير رسمية خارجة عن القانون وتمتهن تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ومع ذلك تصر بعض الدول بالاتحاد الأوربي على دعمها لخلق قوة موازية لمؤسسات الدولة الأمنية. وهذا محط للشك في نوايا وسياسات المنظمة مما يجعلنا نتسأل عن الهدف الحقيقي وراء هذه المساعي.

1.الابتزاز داخل مراكز الاحتجاز، في مراكز الاحتجاز التي كما يبدو أنها تحت تصرف الدولة لكنها في الواقع تحت تصرف مجموعات مسلحة مسجلة في وزارة الداخلية ومتمردة عليها ولا ترضخ لأوامرها، يتعرض المهاجرون لتعذيب من أجل رضوخهم للحصول على فدية من ذويهم، فيتم الاتفاق بين المهربين والمهاجرين من أجل تهريبهم عبر البحر، ومن ثم يتم اعتراضهم في البحر من قبل خفر السواحل حسب اتفاق مسبق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية وإعادتهم إلى المركز مرة أخرى، والتي يتم التغطية عليها من خلال بعض الأنشطة الإعلامية هدفها تطمين الرأي العام.

في حين ذكر بعض الشهود من المهاجرين أنه يتم إطلاق سراحهم من خلال ابتزازهم للحصول على فدية من ذويهم بمقابل يتراوح بين 1800 إلى 8500 دولارا، ومن بين المراكز المتورطة في هذا العمل على سبيل المثال مركز شهداء النصر التابع لمليشيات مدينة الزاوية، وكذلك في طريق السكة بالعاصمة طرابلس، حيث تجني مجموعات مسلحة ما يقرب من 17000 دولار في اليوم (Michael, 2017).

ومن جانبه اعترف رئيس إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني(سابقاً)، بفساد الجهات الأمنية وتواطؤ بعض خفر السواحل مع المهربين وتجار البشر، ووصل ذلك الفساد إلى داخل الحكومة نفسها، وذلك بدفع أموال للمسؤولين مقابل غض البصر عما ترتكبه تلك المجموعات، وابتزاز بعض الإدارات الرسمية لكي تكون طائعة لها، وهذه النتيجة ما كانت لتحدث لولا دعم بعض الدول الأوروبية لتلك المجموعات بحجة التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية (منظمة العفو الدولية،2020).

2.فساد مراكز الاحتجاز، كذلك هناك طرق أخرى لجني الأموال من قبل تلك المجموعات المسلحة مع عدم متابعة وغض الطرف من الجهات الدولية والمحلية المتخصصة في شؤون الهجرة والترحيل، وذلك بتسليم عقود الغذاء والمساعدات المخصصة للمهاجرين لشركات تموين تسيطرعليها المجموعات المسلحة تتبع للمهربين، حيث تم تخصيص نحو 35 دولارا لكل مهاجر محتجز من الميزانية مقابل توفير وجبات غذائية وغيرها من المواد الأساسية للمحتجزين من المهاجرين لجميع مراكز، حيث يتم اختيار شركات إعاشة المهاجرين التي تتبع طرقا صحيحة عن طريق عرض في مناقصة عامة وأظرف مقفلة، والذي يتم فيه اختيار شركات إعاشة بالتكليف المباشر، وتلك الشركات التابعة للمجموعات المسلحة هي نفسها التي يوكل إليها متابعة الهجرة غير الشرعية، ويستمر مسلسل الاستغلال والفساد، فمثلاً تم تكليف شركة تدعى (أرض الوطن)، والتي

يسيطر عليها (الخوجة) وهو نائب رئيس مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بالإنفاق على المهاجرين، ولكن ما يتم إنفاقه في الحقيقة لا يتجاوز دينارين فقط للوجبات، وهذا ما أكده موظف سابق في مركز الأمم المتحدة بقوله : " نشعر أن هذه إقطاعية الخوجة، حيث يسيطر على كل شيء، وهو المتهم باختفاء مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو 570 مليون دولارا من الإنفاق الحكومي المخصص لإطعام المهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس، وبدأ مكتب المدعي العام بالتحقيق في تلك الاختلاسات، ولكن كغيرها من التحقيقات لا تصل لنتيجة وإنما تبقى حبيسة الأدراج (أطباء بلا حدود MSF ،2019).

وفي جانب آخر من الفساد قال مسؤول في " ليب إيد"، الوكالة الحكومية الليبية التي تدير مركز احتجاز المهاجرين مع الأمم المتحدة، إن العقود تبلغ قيمتها سبعة ملايين دولار على الأقل فيما يتعلق بالطعام والتنظيف والأمن، وأن ثلاثين من أصل خمسة وستين من موظفي الوكالة كانوا موظفين أشباحا يظهروا في جدول الرواتب فقط دون الواقع، معبرا عن أسفه لعدم إمكانية العمل في وجود حصار الفاسدين من المجموعات المسلحة ومهربي البشر على الجهات الرسمية في ظل غياب الحماية وقلة الأمن.

وفي هذا الجانب أظهرت مذكرة داخلية للأمم المتحدة في فبراير 2019، أنها على علم بالمشاكل التي تواجه المهاجرين من خلال معرفتهم بتحويل المواد الغذائية من مركز الأمم المتحدة إلى مجموعات مسلحة غير الرسمية، مع وجود فساد ملحوظة في الفروق الكبيرة بين المبلغ المدرج في

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الميزانية والكمية التي يتحصل عليها المهاجر بشكل حقيقي.

الخاتمة:

أرّقتْ الهجرة غير الشرعية الدول الأوربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، وأثرت بتغيرات كبيرة في تلك المجتمعات، وحاولت الدول الأوربية فرادى أو مجتمعة محاربة تلك الظاهرة والتعامل معها بكل حزم من أجل إيقافها ومنع تدفق المهاجرين إليها؛ دون الالتفات لما تسببه تلك الإجراءات والقرارات من مخاطر وأضرار لدول المعبر في الحالة الليبية كمثال، وما تسببه من انتهاك لسيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها واستقرارها، من خلال إحياء نعرات قبلية وتشظي المجتمع وانقسامه وظهور قوى موازية للمؤسسات الرسمية بدعم بعض الدول الأوروبية، وإزدياد أعداد المليشيات المسلحة والصراع فيما بينها من أجل زيادة مناطق النفوذ، والاستحواذ على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية، مما زاد من انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، وتكوين مجموعة مسلحة صاحبت الهجرات غير الشرعية، وزادت من تجار البشر وأسواق العبيد والتهريب؛ مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الليبي، كذلك التدخل في الشأن المجتمعي بحجة الاتفاق مع بعض قادة القبائل لمكافحة الهجرة ودعم مناطق الجنوب المهمشة في اختراق واضح وصريح لسيادة الدولة الليبية؛ كذلك تلك الخطوات الأوروبية أضرت بتدفق كثير من المهاجرين من الدول ما بعد الصحراء الإفريقية واستقرارها في ليبيا كمرحلة أولى؛ ومن ثم يتم استعدادهم للهجرة إذا ما توفرت لهم الفرص؛ مما

أدى ذلك لتغيير ديمغرافي في بعض مدن الجنوب الليبي، وأسهمت تلك العمليات أيضاً في نشوب معارك بين تلك القبائل المحلية بمساعدة أبناء عمومتهم من المهاجرين من القبائل الممتدة من دول الجوار، وكذلك وجود تعصب شديد للقبلية.

قائمة المراجع:

1.المراجع العربية:

- تقرير أطباء بلا حدود MSF 2019. ليبيا: تقرير نتائج فحص التغذية في مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية السبعة. تم الاطلاع عليه في 10 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط: https://WWW.0i.is/jJ1l
- التقرير العالمي لحقوق الإنسان.2017. ليبيا 2017: https://www.hrw.org/ar.
- التقرير العالمي للاتحاد الأوروبي عن الهجرة غير الشرعية 2017. الاتحاد الأوروبي السياسة الخارجية لملف الهجرة: https://www.hrw.org/ar/world - report/ 2017.
- أبوشاويش، كرم أبو الحلا 2017. سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل 2011- 2016 . رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.
- الأصفر، أحمد عبدالعزيز.2010. مكافحة الهجرة غير مشروعة. الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير .
- هركوس، نبيهة .2017. الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط- دراسة تاريخية- الجزائر نموذجاً 1992- 2015. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة .

- بودينار، سمير .2009. تحديات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية.

- ثابت، المهدي .2017. ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. تونس، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- جريدة العرب .2017. قبائل الجنوب الليبي ورقة إيطاليا الأخيرة للحد من الهجرة غير الشرعية. جريدة العرب، العدد 10591.

- حسين، أحمد قاسم .2018. تقييم حالة ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل .

- رمضان، محمد .2009. الهجرة السرية في المجتمع الجزائري– الأبعاد وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ، الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، خريف .

- السطي، الفيتوري صالح .2019. الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا. المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، تحت عنوان الهجرة غير الشرعية وسبل المواجهة، سرت، ديسمبر .

- شعبان، حمدي .2009. الهجرة غير المشروعة - الضرورة والحاجة. جمهورية مصر العربية، مركز الإعلام الأمني.

- محمد، محمود عمر.2018. الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا: دراسة ميدانية. مجلة أبحاث - كلية الآداب جامعة سرت.

- المصراتي، عبدالله أحمد 2014. الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي. مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

2. المراجع الأجنبية:

- Michael, Maggie, et al., 2017. Making misery pay: Libya militias take EU funds for migrants, Assoc-iated Agency. Available at the link : https://cutt.us/xVrf1 .

3.المو اقع الالكترونية:

- وكالة الحدود الأوروبية "فرونتكس" .2022. ارتفاع كبير بأعداد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا خلال 2022 مقارنة بالسنوات الماضية. نشر بتاريخ: 2022/9/13، تاريخ الوصول 2022/12/21م، متاح على الرابط//

- موقع فرنسا 24 الإخبارية .2020. لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا.21 أبريل 2015، تاريخ الوصول 2020/8/18، متاح على الرابط : https://cutt.us/2YIMg.

- بوابة الوسط الإخبارية .2020. دراسة أفريقية: ثلاثة مسارات للهجرة إلى جنوب ليبيا.. قبائل التبو تسيطر على أهمه. ترجمة هبة هشام، تم الوصول بتاريخ 2020/8/31 متاح على الرابط: http://alwasat.ly/news/libya/137613

- بوابة افريقيا الاخبارية .2008. اكتشف نص معاهدة الصداقة المبرمة بين ليبيا وإيطاليا في العام 2008. تاريخ الوصول 2023/3/15، متاح على الرابط:

- RT قناة .2017. الاتحاد الأوروبي يحظر بيع القوارب المطاطية إلى ليبيا. تاريخ الدخول 2017/11/18: https://arabic.rt.com/world

- قنديل، عبدالعظيم .2020. ماذا فعلت إيطاليا وأوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا. موقع مصراوي الإخباري، متاح في 29 /8/ 2020، على الرابط: https://cutt.us/KEP0f

-إرم نيوز.2017. هل تنجح أوروبا في توطين المهاجرين في ليبيا؟. 2017/05/18م، تاريخ الدخول: 2017/11/10. https://www.eremnews.com/news

- مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان .2020. مهاجرون تحت رحمة شبكات الإتجار بالبشر وعقم التعاطي الأوروبي الأمني. تم الاطلاع عليها في 1مارس 2020، متاح على الرابط: https://daamdth.org/archives/9679

- العربي الجديد .2017. سي إن تكشف مزادات لبيع العبيد في ليبيا. 2017/12/15: https://www.alaraby.co.uk.

- موقع euro.news .2020. الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديد الإيطالي بشأن إغلاق الموانئ أمام اللاجئين. بتاريخ 2020/9/10، متاح على الرابط: https://cutt.us/oQqLg

- أبانوب ،سامى .2019. ليبيا.. تحقيق يكشف تربح ميلشيات طرابلس من الأموال الأوروبية. إرم نيوز، 31 ديسمبر 2019، تم الاطلاع عليها 2020/8/30 ، متاح لى الرابط: https://cutt.us/4BPd6

- قناة ليبيا .2017. وزير الداخلية الإيطالي يزور طرابلس الاثنين لبحث ملف الهجرة. 2017/01/08، تاريخ الدخول 2017/11/29:
comhttps://libyaschannel.com

- قناة DW الالمانية .2022. صندوق أوروبي من أجل أفريقيا.. فهل ينجح في وقف الهجرة. تاريخ الدخول 2022/12/15 ، متاح على الرابط:

- صلاح، حنان .2023. المزيد من تواطؤ الاتحاد الأوروبي في انتهاكات ضد المهاجرين في ليبيا. تاريخ الدخول 2023/3/18 متاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support

- منظمة العفو الدولية .2020. شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا - الانتهاكات ضد اللاجئين و المهاجرين المتجهين إلى أوروبا. متاح في 30 سبتمبر2020 على الرابط:
https://cutt.us/OouM1